

يوم 2021/10/25

قسنطينة تحتضن ندوة وطنية حول الإعلام الرقمي في الجزائر

دعوة لتدعيم المرسوم التنفيذي بنصوص أخرى

والقانونية للإعلام الرقمي التي بدأت ملامحها تتضح سنة 2020 مع المرسوم التنفيذي 20/30، الذي تطرق لأول مرة إلى ضرورة توطيق المواقع الإلكترونية الجزائرية وجعلها تعمل في إطار قانوني.. وهذا اللحد من التجاوزات التي يشهدها العمل الإعلامي في هذا المجال.

يعرف خلطا بين الإعلام والإعلان من خلال استخدام المواقع الإخبارية والمنصات الإلكترونية للترويج المدخوع للمحتوى، وهو ما يتناقض مع الأخلاقيات المتعارف عليها في الإعلام إضافة إلى الوقوع في الأخبار الكاذبة وغياب الدقة والموضوعية. كما تطرقت المحاضرة إلى المعايير المالية

وحاملي الشهادات الجامعية في التخصص.

في هذا الإطار، تطرقت الدكتورة، حسينة بوشايخ صحفية وأستاذة بجامعة باجي مختار بعنابة في مداخلتها حول الإعلام الرقمي في الجزائر، إلى الجدل القائم بين الحريات المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقانونية، مشيرة إلى أن انتشار الإعلام الرقمي وتطوره أفرز مجموعة من المتغيرات أثرت في وضعية الحرية المتاحة وسقفتها والأداء الذي يقدمه الإعلام الرقمي من خلال التزامه بالمعايير المهنية والأخلاقية، وقدرت المتدخل أن هناك عدم مواكبة للجيل الجديد من الصحفيين للمعايير الفكرية والأخلاقية المتعلقة بالممارسة الإعلامية وذلك من خلال استبيان أجري على 140 صحفي أغلبهم أكد على عدم وجود تكوين يتناسب ومستجدات البيئة الرقمية.

وتؤقت المتدخل بالذور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي التي طوّرت قواعد جديدة في عرض المحتوى، خاصة بعد ظهور الإعلان لاستقطاب الجمهور واعتماد الخوارزميات التي أصبحت تحدد الخبر الذي يحظى بأكبر نسبة تغطية، ما أثر بالسلب على معايير المهنية كالمصداقية والدقة والقيمة الإنسانية والاجتماعية للخبر في حد ذاته، مؤكدة في ذات السياق أن الإعلام الرقمي

دعا المشاركون في الندوة الوطنية حول "الإعلام الرقمي في الجزائر بين إشكاليات الاحترافية والمصداقية"، إلى ضرورة تدعيم المرسوم التنفيذي الخاص بالإعلام الرقمي بنصوص أخرى، في مقدمتها إنشاء سلطة ضبط الصحافة الإلكترونية ونسب قانون لثلاثين شهرا، فضلا عن تطبيق القانون المتعلق بدعم الإعلام الرقمي لضمان التسييل المالي القانوني، مع الاهتمام بالمؤسسات الإعلامية وحمايتها من الإفلاس، خاصة المواقع الإلكترونية النشطة منذ سنوات، "كون الدولة بحاجة ماسة إلى مؤسسات إعلامية قائمة بحد ذاتها لحماية السيادة الوطنية".

شبيبة. ح

وأوصى المشاركون في الندوة التي نسلها ثلة من الصحفيين والمختصين في قطاع الإعلام بعديد الجامعات، أمس، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، بضرورة إشراك سلطات الضبط الوطنية المعنية بمراقبة ومتابعة مختلف وسائل الإعلام (التقليدية) بخبراء ومختصين أكاديميين في الإعلام الجديد، مع عقد اتفاقيات شراكة بين المخابر الجامعية المتخصصة في الإعلام الجديد ووسائل الإعلام المعتمدة التقليدية لمراقبتها، فضلا على الحرص على توظيف صحفيين يمكنون خبرة في مجال الإعلام، خاصة على مستوى رئاسة التحرير ومراعاة الأولوية في التوظيف لأصحاب الكفاءة